

كذلك أو عندى شهادة بكذا وليبين الفرع عند
الأدوية التحليل فان لم يبين وثق القاضي
بعلمه فلا بأس ولا يصح التحليل على شهادة
مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات
الأصل أو غاب أو مرض لم يقع شهادة الفرع
وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت
وجنونه كوفته على الصحيح ولو تحمل فرع
فأسق أو عداوى وهو كامل قبلت
وتكفى شهادة اثنين على الشاهدين وفي
قول يشترط بكل رجل أو امرأة اثبات وشرط
قبولها تعدد أو تعبس الأصل بموت أو عمى
أو مرض يشق حضوره أو عيبه لسافة عدوى
وقيل قصر وأن يسمى الأصول ولا يشترط أن
يركبهم الفرع فان ركوبهم قبل ولو شهدوا
على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم تكن

فصل

نصل رجوعاً عن الشهادة قبل الحكم أمشع أو بعده
وقيل استيفار مال استوفى أو عقوبة فلا أو بعده
لم ينفذ فان كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة
أو رجماً رداً أو جلده ومات وقالوا تعدنا فعليه
قصاص أو دية مغلظة وعلى القاضي قصاص
ان قال تعدت وان رجح هو وهم الجميع قصاص
ان قالوا أخطانا فعليه نصف دية وعليهم
نصف دية ولو رجح من كره فالاقبح أنه يفيض
وأنه لو وحده فعليه قصاص أو دية أو مع
الشهود فكذلك وقيل هو وهم شراؤه ولو
شهد اطلاق أو رضاع أو لعان ووفى
القاضي فرجعا دام الفراق وعليهم مهر مثل وفي
قول نسوة ان كان قبل وطء ولو شهد اطلاق
وفرقت فرجعا فقامت بيعة أنه كان بينهما رطل
فلا غرم ولو رجح شهود مال عن جوانب الأظلم

١٤٧

195